مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 43 (صيف 2000)، ص 101

1948

مجزرة الطنطورة
في السياق التاريخي لتهويد فلسطين

الياس شوفاني*

الزمان والمكان

في ليلة 22 – 23 أيار/مايو 1948، انقضّ "ملائكة الموت" من الكتيبة الثالثة (رقم 33) من لواء ألكسندروني (الهاغاناه)، العامل في منطقة السهل الساحلي، ومقر قيادته في نتانيا، بإمرة دان إبشتاين (إيبن)، على قرية الطنطورة الساحلية، بهدف احتلالها وطرد سكانها. وقد تمكّن المهاجمون من احتلال القرية بعد مقاومة عنيفة دامت بضع ساعات. وبعد وقوعها في أيديهم، ارتكبوا فيها مجزرة بالعزّل من أبنائها، لا تقل هولاً وبشاعة عن تلك التي اقترفتها العصابات الصهيونية الإرهابية (إيتسل وليحي) في دير ياسين (9 نيسان/أبريل 1948)، أو عن تلك التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، بعد تشكيله، في اللد (11 – 12 تموز/يوليو 1948)، وفي قرية الدوايمة (29 – 30 تشرين الأول/أكتوبر 1948)، وغيرها كثير. وإذ ظلت آثار المجزرة المروِّعة محفورة في ذاكرة مَنْ تبقى في قيد الحياة من أهالي الطنطورة، الذين ثابروا على نقل وقائعها إلى ذريتهم في مواقع شتاتهم، فإنها لم تحظَ بالانتشار على نطاق واسع، وبالتالي لم تستحوذ على اهتمام الباحثين والكتّاب لدراستها وتوثيق أحداثها، أسوة بدير ياسين مثلاً. ومؤخراً (سنة 2000)، تقدم باحث إسرائيلي، تيودور (تيدي) كاتس، بأطروحة لنيل شهادة الماجستير في جامعة حيفا، تؤكد وقوع المجزرة في الطنطورة، التي راح ضحيتها نحو 200 شخص من مختلف الأعمار والأجناس. وأثار نشر الدراسة زوبعة إعلامية، ما لبثت أن هدأت. وقد نشرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية (2000/1/21) في ملحقها الأسبوعي مقالاً مطوَّلاً عن الأطروحة، ضمّنه الكاتب، أمير غيلات، تعليقات – مؤيدة ومناهضة – لأسلوب الباحث واستخلاصاته. كما نشرت مجلة "الكرمل" (ربيع سنة 2000) ترجمة كاملة للفصل الرابع من البحث، الذي يركز على احتلال الطنطورة، والشهادات التي استند إليها، وملاحظات الباحث على وقائعها وتفصيلاتها.

تقع الطنطورة على شاطئ البحر، على بعد 24 كلم إلى الجنوب من حيفا. وكانت

* باحث في تاريخ فلسطين وقضيتها.

مساحة أراضيها في عام 1944/1945 تبلغ 14.520 دونماً، يملك العرب منها 11.758 دونماً، واليهود 2051 دونماً، والباقي (711 دونماً) كان مشاعاً للقرية. وكانت مساحة الأرض المبنية فيها تبلغ 123 دونماً، منها 119 للعرب، و3 لليهود، و1 مشاع. في سنة 1931، كان عدد سكانها 953 شخصاً (952 عربياً، ويهودي واحد). وقد ارتفع هذا العدد في عام 1944/1945 إلى 1490 عربياً، ولم يعد فيها أي يهودي. وكانت الطنطورة تقوم على أنقاض مدينة "دور" الكنعانية؛ وظلت عامرة، بشكل أو بآخر، طوال العصور، الأمر الذي تشهد عليه الآثار الباقية في موقعها ومحيطه، إلى أن احتلتها إسرائيل، وطردت مَنْ تبقى من سكانها بعد المجزرة، ودمرت بيوتها ما عدا مقاماً وقلعة. وبالإضافة إلى الزراعة وبعض التجارة، اعتمد أهالي الطنطورة في معيشتهم على صيد السمك، الذي ارتفعت حصيلته من 6 أطنان سنة 1928 إلى 1622 طناً سنة 1944. ومنذ بداية أيار/مايو 1948، كانت الطنطورة من أواخر القرى العربية الباقية في شريط الساحل الساحلي، الممتد من منطقة زخرون يعقوف (جنوبي حيفا) حتى تل أبيب. وبعد احتلالها، طردت الهاغاناه مَنْ بقي حيّاً من سكانها، بدايةً إلى قرية الفريديس، ثم إلى خارج الرقعة التي كانت إسرائيل تحتلها في صيف سنة 1948. وعلى الفور (حزيران/يونيو 1948)، أنشئ على أراضيها كيبوتس نحشوليم، الذي استوطنه قادمون جدد من الولايات المتحدة وبولندا. وفي سنة 1949، أنشأ قادمون جدد من اليونان مستعمرة دور إلى الشرق من موقع القرية.[1]

السياق التاريخي للحدث

حكماً على نتائج حرب 1948، التي تسمى بالمصطلح الإسرائيلي "حرب الاستقلال"، كانت هذه الحرب عملية التهويد الكبرى في تاريخ العمل الصهيوني في فلسطين، لا لجهة جوانبها الانقلابية فيما يتعلق بالاستيطان اليهودي في فلسطين فحسب، بل أيضاً لناحية نتائجها الكارثية على الشعب الفلسطيني، ونزع الطابع العربي عن أرضه الوطنية، وتدمير سوقه الاقتصادية. وإذ لم يكن الاستيطان اليهودي في حينه ناضجاً للاستقلال بعد، فإن القيادة الصهيونية، وعلى رأسها دافيد بن – غوريون، اندفعت نحو إعلان قيام الدولة اليهودية (إسرائيل)، وبالتالي نحو الحرب في سنة 1948. وقد استعجلت تلك القيادة إعلان الاستقلال لسببين رئيسيين: 1) انتهاز فرصة ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية (النظام الدولي الجديد)، والتنافس بين مراكز القوى العالمية (الحرب الباردة)، لتحقيق إنجاز سياسي كبير، وبالتالي تأمين محطة مهمة على طريق استكمال المشروع الصهيوني، الأمر الذي أصبح "الاستقلال"

(1) وليد الخالدي، "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، 1998)، ص 106 – 108.

ضـرورة موضـوعية له؛ 2) وصـول القيادة الصـهيونية، وتحديداً بن – غوريون، إلى قناعة بأن استمرار العمل الصـهيوني في نهجه السـابق من بناء الذات، وبالأسـاليب المتبعة إلى حينـه، لم يكن ممكناً في ظل المقـاومـة العربيـة، من جهـة، والقيود التي يفرضـها الانتداب البريطاني عليه، من جهة أُخرى. فكان لا بد لذلك العمل من نقلة نوعية في اسـتراتيجيته، تخلّصـه منهما معاً، وتطلق يده في تأمين قاعدة المشـروع الصـهيوني الاستيطانية من خلال تهويدها، أرضـاً وشعباً وسوقاً. ورأى بن – غوريون أن مفتاح هذه الاستراتيجيا يكمن في تحرير الشق اليهودي (الاستيطاني) من المشروع الصـهيوني من القيود التي يفرضـها عليه شـقه الإمبريالي (العلاقة بـ "البلد الأم")، وخصـوصـاً في ظل اسـتبدال حاضـنته البريطانية بالوصـاية الأميركية، وبالتالي العراقيل الناجمة عن ذلك على أرضـية الصـراع الدائر بين القوى الكبرى بشـأن النفوذ في المنطقة. ومن الخيارات المطروحة آنئذٍ، أصـرّ بن – غوريون، خلافاً لوايزمن، على إعلان الاسـتقلال، وبالتالي السـيادة، ولو على جزء من فلسـطين مرحلياً، الأمر الذي يعني إنهاء الانتداب البريطاني عليها. ورأى أن ذلك يمكّن الكيان الإسـرائيلي الناشـئ من فتح أبوابـه أمـام الهجرة اليهوديـة الجمـاعيـة، وهـي الأسـاس في البنـاء الـذاتي للمشـروع الاسـتيطـاني. وفي المقـابل، كـان بن – غوريون يخطّط لاجتيـاح البلد من الداخل، والاستيلاء على أراضيه بعد طرد سكانه منه، بما يفسح المجال أمام استيعاب المهاجرين الجدد وتوطينهم.

وفي الواقع، فإنه لمّا كانت إقامة الدولة اليهودية الصـرفة (دولة يهودية كما هي إنكلترا إنكليزية، بحسب قول حاييم وايزمن) أحد أهم أهداف المشروع الصـهيوني، على الأقل بالنسـبة إلى شـقه اليهودي الاسـتيطاني، الذي انطلق من مقولة "الوطن القومي يحلُّ المسألة القومية"، القائمة على الوعي الزائف بأن اليهود في العالم يشكّلون قومية؛ وكذلك، ولمّا كانت هذه الدولة، كما هو واقع الحال، سـتقوم بالاسـتيطان، فإن هذا الاستيطان لا بد من أن يكون إجلائياً، أي أنه يبني صلته الجديدة بالأرض المستوطَنة عبر قطع العلاقة القائمة عليها بسكانها الأصليين. وبناء عليه، فلكي تصبح فلسطين "قاعدة آمنة" للمشروع الصـهيوني في شقه اليهودي، لا بد من تهويدها كاملاً – أرضـاً وشعباً وسوقاً. وهذا يعني أن أمن المشروع الاستراتيجي، على هذا الصعيد، يتوقف على نجاحه في إنجاز هذه المهمة – أي التهويد الكامل لفلسـطين، عبر التغييب الكامل لسـكانها الأصـليين، وإحلال مسـتوطنين يهود مكانهم بكثافة معقولة. وإذا كانت فلسطين ستصبح إسرائيل، كما تريد الصهيونية وتجاهر بذلك، فإنه لا بد من أن يصير الفلسطينيون شيئاً آخر عمّا هم. وفي حالة التقصير عن التهويد باليهود، أي بالهجرة المكثفة والاسـتيطان الواسـع والمهيمن، يبقى الخيار الأفضـل الثاني هو التهويد بنفي العروبة عن الإقليم، وتغييب سـكانه العرب مادياً ومعنوياً. ويتضـح من الأدبيات

الصهيونية، وخلافاً لما يجري ترويجه من إغفال قادة العمل الصهيوني لمسألة العرب الفلسطينيين،[2] أن هؤلاء، ومنذ البداية، كانوا يعون أبعاد مشروعهم الاستيطاني، ويدركون ألاّ مجال لتحقيق أهدافهم بوجود الشعب الفلسطيني على أرضه، أو بقائه متشبثاً بهويته وحقه في وطنه. ولذلك، عمدوا مبكراً إلى تغييب هذا الشعب، وإلى نشر وعي زائف عنه، يقوم على إنكار وجوده المادي بدايةً (مقولة زانغويل: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض")، ومن ثم على نفي دوره الحضاري (تخريب البلد)، ولاحقاً على تهميش واقعه الاجتماعي – السياسي (لم يشكل قط دولة مستقلة)، وذلك بهدف تجريده من حقه في تقرير مصيره بنفسه.

إن فكرة تهجير الفلسطينيين أصيلة في العمل الصهيوني أصالة فكرة إقامة دولة يهودية على أرض آهلة بسكانها الأصليين؛ وهو منطق الأمور، بصرف النظر عن الاعتذاريات الصهيونية. وقد طُرحت الفكرة بأشكال متعددة منذ هيرتسل (ت 1904)، لكنها إزاء المقاومة الفلسطينية، وتحديداً بعد الثورة العربية الكبرى (1936 – 1939)، راحت تتبلور حول أسلوب العنف المسلح، وبالتالي التهجير القسري بالقوة العسكرية. وتكرَّس هذا الأسلوب في ذهن القيادة الصهيونية بعد مشروع التقسيم الذي قدمته لجنة بيل (1937). فإلى جانب طرح فكرة إقامة دولة يهودية في ذلك المشروع، طرحت أيضاً فكرة ترحيل السكان العرب عن المنطقة المخصّصة لتلك الدولة، وبالقوة إذا لزم الأمر. وإذ لم تقبل القيادة الصهيونية بتلك الحصة المخصّصة لها في مشروع التقسيم، فقد التقطت منه بندين أساسيين واعتمدتهما: إقامة الدولة اليهودية على أوسع رقعة جغرافية ممكنة من فلسطين، كحلٍّ مرحلي؛ وحسم مشكلة الوجود العربي عليها بالقوة العسكرية. وجاءت حرب 1948 لتتيح الفرصة أمام تلك القيادة للاستيلاء على الجزء الأكبر من أراضي فلسطين بالاحتلال، وتهويده وتفريغه من أغلبية سكانه العظمى، بالعنف والإرهاب والطرد المباشر. وتشير جميع الدلائل إلى أن القيادة الإسرائيلية، بزعامة بن – غوريون، كانت تريد في تلك الحرب تحقيق الحد الأقصى الممكن على هذين الصعيدين، أخذاً في الاعتبار سيرورة القتال من جهة، والرأي العام الدولي من جهة أُخرى؛ وذلك من منطلق أن إعلان الدولة ليس إلاّ مرحلة على طريق استكمال المشروع الصهيوني، وليس نهاية المطاف بالنسبة إليه. فالتسويات المرحلية هي، في نظر تلك القيادة، محطات على الطريق، لا شريعة للدهور، كما كان بن – غوريون يؤكد مراراً.

ولدى اندلاع حرب 1948، كان في فلسطين بحسب تقديرات الوكالة اليهودية نحو 655.000 مستوطن. وفي نهاية السنة نفسها، وصل عددهم بحسب الإحصاء الرسمي

(2) في شأن هذه المسألة، أنظر:
David Vital, *Zionism: The Crucial Phase* (Oxford: Clarendon Press, 1987), pp. 70-85.

الإسـرائيلي إلى 758.700 نسـمة، أي بزيادة نحو 103.000 شـخص خلال الحرب، جلهم من المهـاجرين الجدد والمتطوعين للقتـال. وفي الحرب، احتلت إسـرائيـل 80٪ تقريباً من مسـاحة فلسـطين. ويُقدَّر عدد الفلسـطينيين في هذه الرقعة المحتلة بنحو 900.000 نسمة، لم يبق منهم في نهاية الحرب إلاّ 156.000 نسمة. وبذلك يكون أهم نتـائج تلك الحرب حدوث انقلاب ديموغرافي في فلسـطين المحتلـة، إذ تحولت الأقلية اليهودية فيها إلى أغلبية كبيرة، بينما الأغلبية العربية السابقة انقلبت إلى أقلية ضئيلة (18٪ تقريباً).[3] ومنذئذٍ، يقوم جدل بشـأن أسـباب هذه الظاهرة، أكانت نزوحاً عربياً إرادياً، لأسـباب متعددة، كما تدعي الروايـة الرسـمية الإسـرائيلية، وبـالتـالي كل المنافحين عنها، وإن بدرجات متفاوتة؛ أم أنها كانت نتاج طرد قسـري، على الأقل في جزئها الأكبر، كما تثبت الوقائع؟ إن غياب الوثائق التي تثبت وجود سـياسـة رسـمية انتهجتها القيادة الإسرائيلية لطرد الفلسطينيين في الأراشيف الإسرائيلية، لا يلغي أبداً الحقيقة الصارخة بأن قوات الاحتلال اليهودية في سنة 1948، عملت بوسائل متنوعة على تفريغ المنـاطق المحتلـة من سـكـانهـا العرب. والذرائع التي يسـوقهـا المؤرخون الصـهيونيون، بمن فيهم الليبراليون إلى حـد كبير، لا تصـمـد أمـام النقـد العلمي الموضـوعي. وفي الواقع، فإنه لا يزال في قيد الحياة إلى الآن (سـنة 2000) آلاف، بل عشـرات الآلاف، من الشـهود العيان على مـا جرى في تلك الفترة، قبل خمسـين عـامـاً فحسب، وحتى على استكمال عمليات الطرد بعد توقف القتال في حرب 1948.[4] ولعل الدليل الأوضـح على نية القيـادة الصـهيونية المبيّتة في طرد الفلسـطينيين من بلدهم، هو الإصرار على عدم السماح لهم بـالعودة إلى ديـارهم بعد توقف القتـال؛ وكذلك سلوك تلك القيادة، على جميع مشـاربها، تجاه مسـألة اللاجئين الفلسـطينيين وحقهم في العودة إلى وطنهم، وسـبل حل تلك المسـألـة في إطـار "تسـويـة" الصـراع العربي – الإسرائيلي.

إن مسـلسـل الأعمال الإرهـابية التي قـامت بهـا المنظمـات الصـهيونية المسـلّحة (الهـاغـانـاه وإيتسـل وليحي)، منذ بدايـة الحرب، وخلالهـا، وحتى بعد توقف القتـال وتوقيع اتفـاقيـات الهـدنـة (1949)، على يـد الجيش الإسـرائيلي، من غـارات ليليـة وعمليات تفجير عشوائية وتدمير منـازل، إلى ارتكاب المجازر البشعة الهادفة إلى ترويع السكان العرب وإرغامهم على الهروب، يشير بكل وضـوح إلى مخطط التهجير القسـري الذي اعتمدته القيادة الصـهيونية. لقد أرادت انتهاز فرصـة أن عرب فلسـطين لم يكونوا مستعدين للحرب، وغير مسلّحين بما يكفي للدفـاع عن أنفسهم والصمود أمام الهجمات

(3) محمود ميعاري، "التركيب السـكاني" في "دليل إسـرائيل العام" (بيروت: مؤسـسـة الدراسـات الفلسطينية، 1996)، ص 49.

(4) الياس شـوفاني، "رحلة في الرحيل: فصـول من الذاكرة لم تكتمل" (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994)، ص 13 – 59.

الإرهابية الصهيونية، فعمدت إلى الضربات الهجومية المنسّقة ضد المدنيين العرب في الريف، كما في المدن الرئيسية الثلاث – حيفا والقدس ويافا – حيث كانت المنظمات الصهيونية المسلحة تتمتع بتفوق عددي وتسليحي، وذلك لإرغامهم على الرحيل الفوضوي. وبالاستناد إلى العمليات الإرهابية، عمدت المنظمات الصهيونية إلى استخدام نتائجها القذرة، كما في دير ياسين والدوايمة وناصر الدين والطنطورة واللد وغيرها، في الحرب النفسية ضد المدنيين العرب. ومن ضمن هذه الحرب حملة "دعاية الهمس" و"التحذيرات الصادرة عن أصدقاء"، والتضييق المتواصل، والترهيب المطلق، واستغلال إرهاب إيتسل وليحي البشع، لحفز الهجرة العربية الجماعية. وساهم في هذه الحملة إذاعة الهاغاناه باللغة العربية، بتوجيه إلياهو ساسون، عضو لجان الترحيل القسري في الوكالة اليهودية، وكذلك المنشورات الرامية إلى ترويع المدنيين ودفعهم إلى الهروب حفاظاً على أرواحهم. ولم تتورع الهاغاناه عن التفكير في تسميم آبار المياه العربية، وخصوصاً تلك التي يستخدمها البدو في النقب، لكنها امتنعت من ذلك خشية الضجة التي قد يحدثها عمل كهذا على صعيد الرأي العالمي.[5]

الرواية الإسرائيلية الرسمية

ليست مصادفة أن تأتي الرواية الرسمية الإسرائيلية عن حرب 1948 خلواً من أية إشارة إلى ارتكاب الهاغاناه مجزرة في الطنطورة بعد احتلالها. فهذه الرواية أُخضعت لعملية تحرير تنقيحية صارمة، على يد مجموعة من المؤرخين المنافحين عن الصهيونية وعملها، بإشراف الأستاذ بن – تسيون دينور، الذي أصبح لاحقاً وزير التربية والتعليم في حكومة بن – غوريون. وواضح أن هيئة التحرير حرصت على إخفاء أي ذكر للمجزرة في الطنطورة، أسوة بما فعلت بالنسبة إلى أماكن أُخرى، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالهاغاناه، ولاحقاً بالجيش الإسرائيلي، بهدف إبراز "طهارة" السلاح اليهودي، علماً بأنها حمَّلت المنظمات الإرهابية الصهيونية المنشقّة المسؤولية عن بعض الأعمال القذرة، كما في قضية دير ياسين. لكن الثغرات واضحة في تلك الرواية، وسرد الأحداث فيها لا يصمد أمام النقد المنطقي، كما أن الوقائع ومجريات الأمور والأدلة الظرفية تنفي عن تلك الرواية الصدقية العلمية. وإذ لم تصدر إلى الآن رواية عربية شاملة وموثّقة لأحداث حرب 1948، تشكل الرد القاطع على التزييف الإسرائيلي لوقائعها، كما في دراسة الأستاذ وليد الخالدي عن دير ياسين، فإن بعض المؤرخين (الجدد) الإسرائيليين تعرض للرواية الرسمية الإسرائيلية بالنقد الخجول، فشكك في صدقيتها، لكنه لم يستخلص النتائج الناجمة عن جهده في هذا

(5) نور الدين مصالحه، "طرد الفلسطينيين: مفهوم (الترانسفير) في الفكر والتخطيط الصهيونيَّين، 1882 – 1948" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، ص 143 – 159.

المجال. لقد ظل يتوخى الحذر الشديد في استخلاصاته، متذرعاً بغياب الوثائق المكتوبة التي تدحض الرواية الرسمية، على الرغم من أن الوقائع تثور في وجهها. واللافت للنظر أن أحداً من هؤلاء "المؤرخين الجدد" المعروفين لم يأت إلى ذكر المجزرة في الطنطورة، إلى أن كشف النقاب عنها طالب جامعي، تيودور كاتس، بعد نحو 52 عاماً على وقوعها، مثيراً بذلك ردات فعل متباينة على بحثه في هذا الموضوع.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتوقف المؤرخ الصهيوني اليميني، أوري ملِشتاين، في المجلد الرابع من كتابه "تولدوت ملحيمت هكوموميوت" (تاريخ حرب الاستقلال)، الذي صدر في تل أبيب (1991)، عند معركة القسطل وما تلاها في واقعة دير ياسين، أي قبل شهر ونصف شهر تقريباً من "عملية نمال" (واقعة الطنطورة). وكذلك، لم يتطرق توم سيغف في كتابه "الإسرائيليون الأوائل – 1949" (القدس، 1984) إلى الموضوع قط. ومثله فعل آفي شلايم في كتابه "سياسة التقسيم" (جامعة كولومبيا، 1990)، إذ لم يأت إلى ذكر الطنطورة، مع أنه يغطي واقعة دير ياسين وغيرها. وأمّا بني موريس، الذي اكتسب شهرته من نقده الخجول للرواية الرسمية الإسرائيلية، الأمر الذي استثار مؤرخين تقليديين ومنافحين عن تلك الرواية، وخصوصاً كاتبي سيرة دافيد بن – غوريون (بار – زوهار، وطيفت)، فقد أكد وجود قرار مركزي باحتلال الطنطورة وطرد سكانها. وهو إذ يبرِّر، بناء على المعلومات الواردة في تلك الرواية عن الطنطورة واستعداداتها القتالية، قرار القيادة السياسية/العسكرية الإسرائيلية، فإنه يغفل، بصورة مريبة، وقوع المجزرة. وبينما هو يعزو قرار احتلال الطنطورة وطرد سكانها إلى أنها "رفضت في السابق شروط الهاغاناه للاستسلام واختارت القتال"، فإنه يؤكد "أنها سقطت بعد معركة قصيرة." ويقول موريس: "كان من الواضح أن قادة لواء ألكسندروني أرادوا القرية خالية من سكانها، وأن بعض هؤلاء السكان على الأقل طرد." هذا مع علمه بأنه لم يبق في القرية أحد بعد احتلالها، وأن 1200 شخص تقريباً نقلوا إلى قرية الفريديس المجاورة، وأن أغلبية هؤلاء العظمى طردت في فصل الصيف من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها، وأن 200 شخص تقريباً مكثوا في الفريديس، ومعظمهم من النساء والأطفال ممن لهم أقارب ذكور في قيد الاعتقال الإسرائيلي، وقد بات هؤلاء في العراء بلا مأوى أو وسيلة عيش. وأغفل موريس ما أصاب أهالي الطنطورة بعد احتلالها وإجلائهم عنها، واعتقال الرجال، ثم ترحيل الجميع تقريباً إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة العربية بقرار من حكومة إسرائيل.(6)

ومهما يكن، فإنه في باب "عملية نمال" (واقعة الطنطورة)، من كتاب "حطيفَت ألكسندروني" (لواء ألكسندروني)، وهو الرواية الرسمية عن نشاط هذا اللواء في حرب

(6) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 119-120.

1948، الذي أصدره الجيش الإسرائيلي، لا توجد أية إشارة إلى ارتكاب الكتيبة الثالثة من هذا اللواء مجزرة في الطنطورة. والرواية، في صيغتها الواردة في الكتاب، تغصّ بالتناقضات الداخلية، الأمر الذي يشير إلى أنها أُخضعت لعملية تحرير تلفيقية، حاولت تفصيل التهمة الموجهة إلى الطنطورة على مقاس العقاب الذي أنزلته الهاغاناه بسكانها. فالطنطورة، في نظر هيئة تحرير الكتاب، قرية كبيرة نسبياً، يبلغ عدد سكانها 1500 نسمة تقريباً، وهي مزدهرة اقتصادياً، بواقع أن بيوتها كانت مبنية بالحجارة، وسقوفها بالخرسانة، وهذا من علامات اليسر المادي. وكان سكانها يكسبون معاشهم من الزراعة وصيد السمك، إلاّ إن كثيرين منهم عملوا موظفين وتجاراً ورجال شرطة في حيفا. "وأقام أهالي الطنطورة صلات وثيقة بالقرى العربية والعبرية في المحيط – وخصوصاً بقرى (المثلث الصغير) [إجزم، وجبع، وعين غزال] والفريديس وزخرون يعقوف [زمارين]." وفي معرض تبرير الهجوم على الطنطورة، تقول الرواية: "في بداية سنة 1948، ومع نشوب (حرب الاستقلال)، اعتكف أهالي الطنطورة في قريتهم وقطعوا صلاتهم بالمستوطنات اليهودية. وحتى أواخر نيسان/أبريل كانوا لا يزالون يتلهون بوهم أنهم يستطيعون الاستمرار في حياتهم العادية إلى أن تنجلي الغمّة. إلاّ إنه في إثر سقوط العرب في حيفا وإجلاء سكان قيسارية العرب، تغيّر مزاج سكان الطنطورة. فالشعور بالأمان الذي خيّم عليهم تلاشى كلياً. وبدأ لاجئون من حيفا وقيسارية وقرى عربية أُخرى يتدفقون على الطنطورة، وعلى ألسنتهم قصص محزنة عن قوة السلاح العبري وعن هزيمة العرب المذلّة. ومع قدوم جنود (جيش الإنقاذ) إلى المنطقة، وصل منهم نحو 50 حتى إلى الطنطورة، وبمساعدة عدد من الفارّين من الشرطة البريطانية، بدأوا يحصّنون القرية وينتظمون فيها للدفاع."[7]

وإذ لا تتهم الرواية الطنطورة بمبادأة المستعمرات أو قوافل المواصلات اليهودية بالقتال، فإنها لا تبرئها من النيات العدوانية وتقديم العون لمن تسميهم "العدو"، وخصوصاً قرى المثلث الصغير، التي شكلت خطراً يهدد شريان المواصلات الرئيسي بين تل أبيب وحيفا. وهي كالعادة تقسِّم أهالي الطنطورة بين معتدلين، يخشون سطوة الهاغاناه، ويخافون على مصيرهم وبيوتهم وأرزاقهم، وبين متطرفين يرفضون العروض الإسرائيلية للاستسلام، عبر وسطاء من أهالي زخرون يعقوف المجاورة، ويدعون إلى مقاتلة اليهود، ممن كانت لهم الغلبة في نهاية المطاف، وبالتالي أصبح "مبرّراً" للهاغاناه مقاتلتهم واحتلال بلدهم. ومع ذلك، لا يفوت الرواية الإشارة إلى أن الطنطورة "احتلت مكاناً وجيهاً إلى حد كبير في مخططات (جيش الإنقاذ)." وفي تبرير الهجوم على الطنطورة، تدعي الرواية أنه بعد سقوط حيفا، وعزل القرى الواقعة بين

(7) "جيش الدفاع الإسرائيلي"، "حطيفت ألكسندروني" (لواء ألكسندروني)، (تل أبيب: دار نشر معراخوت، 1964)، ص 220.

زخرون يعقوف وحيفا عن غورها الداخلي، فإنه ما كان لهذه القرى أن تصمد وتهدِّد الطريق الساحلي وخط سكة الحديد لولا الطنطورة، التي ظلت المنفذ الوحيد لهذه القرى إلى البحر، وبالتالي المصدر الوحيد للتزوّد بالتموين والسلاح. "فإزعاج المواصلات على طريق حيفا – تل أبيب من قِبَل قرى (المثلث الصغير)، الذي راح يتفاقم في تلك الفترة الزمنية، لم يكن ممكناً لولا قاعدة الطنطورة." وتمضي الرواية قائلة: "إن حقيقة وجود قاعدة معادية داخل منطقتنا، والتي من خلال تعاونها مع قرى (المثلث الصغير) كانت تهدِّد بقطع شريان المواصلات الحيوي بين جنوب البلد وشماله، كانت من الخطورة بحيث لا يجوز التسليم بها. وعندما فشلت محاولات التغلب على القرية بواسطة المفاوضات (التي كان يديرها أحد سكان زخرون يعقوف) تقرّر احتلالها وتطهير ساحل البحر من قوى العدو."[8]

وعلى الرغم من التضخيم في أهمية الطنطورة الاستراتيجية وخطورتها على الخطط القتالية الإسرائيلية، فإن الرواية لا تتحدث عن نيات هجومية لدى "مقاتلي" القرية؛ وهي تصف بنوع من الاستخفاف شبكة الدفاعات فيها، التي تستند إلى المدرسة كقاعدة رئيسية، وهي تقع على تلة إلى الشرق من خط سكة الحديد، وتسيطر على الطرق المؤدية إلى القرية. لكنها أولت اهتماماً أكبر للنجدات التي قد تصل إلى ساحة المعركة من القرى المجاورة. "والخطر الأكبر لوصول نجدة معادية كان يلوح من جهة قرية إجزم، الواقعة أيضاً إلى الشمال الشرقي من الهدف، في الجانب الآخر من الطريق الرئيسي – وفيها تمركزت قوة معادية جدِّية. وأفادت المعلومات أيضاً، وإن بصورة غير مؤكدة، عن وجود حقل ألغام إلى الجهة الجنوبية الشرقية من القرية، وراء خط سكة الحديد." وفي تقويم القوة المدافعة عن القرية، تقول الرواية: "وبالنسبة إلى العدو في القرية، فقد كان معروفاً أنه يعدُّ نحو 300 مقاتل، مزوَّدين بـ 100 بندقية تقريباً، وبضع عشرات من المسدّسات والرشيشات، و4 – 5 رشاشات، وعدد من مدافع الهاون عيار 3 بوصات (أو 60 ملم)، ومدفع (بوفورز) واحد من عيار 40 ملم (لم يكن هناك توكيد للمعلومة الأخيرة)." وعلى رأس المقاتلين كان، كما يبدو، 3 – 4 بريطانيين فارِّين من شرطة الانتداب. وكانت خطة العملية تقضي بمهاجمة القرية على محورين: شمالي وجنوبي، وبأن تقوم وحدة من لواء كرميلي بقطع طريق النجدة من ناحية المثلث الصغير، بينما يقطع زورق من سلاح البحر طريق الانسحاب من جهة البحر. وقد زوِّدت كل وحدة من المهاجمين بمرشد للطريق من مستعمرة زخرون يعقوف المجاورة، والتي كان سكانها يعرفون الطنطورة جيداً. واحتفظت قيادة الكتيبة بوحدة احتياط للطوارئ.[9]

(8) المصدر نفسه، ص 220 – 221.
(9) المصدر نفسه، ص 221.

وبينما تسهب الرواية في الكلام عن الإعداد للعملية والاستطلاع الذي سبقها، وعن الخطة العسكرية لاحتلال القرية والأمر الصادر عن القيادة للمهاجمين، فإنها عندما تدخل في صلب الموضوع وتتناول مجريات القتال ووقائع المعركة تصبح مجتزأة وغير متماسكة، بل متناقضة داخلياً، الأمر الذي يشير إلى عملية تحرير غير موفّقة. وفي المقدِّمات للعملية، تقول الرواية: "قبل العملية بأيام معدودة، وبعد عملية (مدينا)، انتقلت الكتيبة 33 من قواعدها المنتشرة في (غوش دان) [القطاع الأوسط من السهل الساحلي] إلى معسكر 21 بالقرب من كفار يونا. وكانت هذه هي أول مرة تتجمع فيها الكتيبة كلها في معسكر واحد. وعندما وصل أمر العملية لاحتلال الطنطورة، كانت الكتيبة منهمكة في تنظيم صفوفها والإعداد للتدريبات. ومع ذلك، لم يأسف أحد عندما أُسندت إلى الكتيبة مهمة جديدة. فالغضب الذي تخلخل في الرجال على الضحايا الذين سقطوا في كفر سابا العربية كان كبيراً، والرغبة في ردِّ الصاع صاعين للعدو كانت شديدة."[10] وعن عملية "مدينا" يرد في كتاب "حرب فلسطين" ما يلي: "فرغت المنطقة الوسطى، من زخرون يعقوف حتى تل أبيب، من السكان العرب خلال الأشهر الأولى لحرب الاستقلال. وكلِّف لواء (ألكسندروني) احتلال عدة تجمعات سكنية عربية على منحدرات جبال السامرة والكرمل. ونفذت هذه المهمة بأكملها. في 13/5، شُنَّ هجوم على كفر سابا العربية. ونظراً إلى طبيعة المنطقة (وديان وبساتين) نفذت العملية في ساعات النهار. واحتلت القرية، وصدَّ هجوم مضاد قامت به في اليوم التالي قوات (جيش الإنقاذ). لكن محاولة جرت في مساء اليوم نفسه لاحتلال قرية الطيرة فشلت تماماً. لقد سبق الهجوم على الطيرة خروج ثلاث فصائل من الدوريات المقاتلة من كتلة [مستعمرات] تل موند. وقد خرجت من كفار هيس وهي واثقة من أن سكان الطيرة قد هجروها. وكُلِّفت الفصائل مشاغلة القرية. لكن قائدها قرّر، كما يبدو، احتلالها بقواته القليلة. وعلى بعد مسافة قليلة من القرية جوبه الرجال بنيران بنادق ومدافع رشاشة كثيفة، فسقط منهم 24 شهيداً. وفي أثناء ذلك، بدأت نجدات عربية قوية بالوصول إلى الطيرة من قلقيلية وطولكرم، ومعها مصفحات مزودة بمدافع خفيفة (تو باوندرز)، وتم صدّ الهجوم اليهودي. وعلى الفور شنّ العرب هجوماً مضاداً على رمات هكوفيش، تحطّم بعد أن تكبد العدو خسائر فادحة. وتسببت هذه العمليات الفاشلة بإلغاء خطة احتلال قلقيلية (وفقاً لـ (الخطة د)."[11]

هذه، إذاً، هي الخلفية التي انطلقت منها الكتيبة الثالثة من لواء ألكسندروني لاحتلال قرية الطنطورة المعزولة والانتقام من سكانها. وهي الخلفية نفسها التي

(10) المصدر نفسه.

(11) "حرب فلسطين 1947 – 1948: الرواية الإسرائيلية الرسمية"، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 480 – 481.

تكمن وراء ملاحظة دافيد بن – غوريون في يومياته (الاثنين، 24/5/48): "تكلّلت عملية (ألكسندروني) في الطنطورة [دور] بالنجاح [تم احتلال القرية]. أخذوا أسرى وأسلحة... كانت العمليات في الوسط ضرورية في حدِّ ذاتها، وكذلك من أجل معنويات شباننا. أخذوا الطنطورة. يوجد هناك ميناء جيد. لدى (ألكسندروني) 1100 رجل من سلاح الحراسة و1800 من سلاح الميدان."[12] وفي الرواية أن السرايا الثلاث تحركت عند منتصف الليل، واصطدمت بكمائن الحراسات قبل أن تصل إلى تخوم القرية؛ ووقعت اشتباكات تغلب فيها المهاجمون. ولا يرد فيها عدد القتلى من الجانبين، لكنها تذكر أن موقع مصنع الزجاج كان الأشد مقاومة، وتقول: "بعد احتلال مصنع الزجاج هرب العرب جنوباً، في اتجاه المقبرة العربية، وهناك ظفرت بهم نار السرية. وجثث العدو الأولى وجدت داخل المقبرة، وكان عدد منها ملثّماً بالكوفيات الحمر ومتمنطقاً بكفاف الرصاص، على طريقة رجال العصابات." وبشكل مجتزأ، تورد الرواية قصص بعض قادة السرايا عن "فعالهم"، والتي في مجموعها لا تشكل عرضاً متماسكاً لمجريات السيطرة على القرية. ويتضح من السرد الانتقائي أن جنود السرية الأولى جمعوا الناس في أماكن معينة، واعتبروا السكان المدنيين أسرى حرب. ويقول قائد الكتيبة: "أصدرت إليه [إلى قائد السرية الأولى] الأمر بنشر بضع مجموعات رشاشات على البيوت من حول، وإبعاد رجاله عن الأسرى لئلا يحاول هؤلاء (التطفّل) عليهم. وفي حصيلة القتال في الطنطورة، أخذنا نحو 500 أسير." وتفيد الرواية أنه عند الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين صباحاً، كانت الطنطورة قد سقطت في أيدي المهاجمين، وهي لا تفصِّل ما حدث بعد ذلك. "ففي الساعة 9:00 تقريباً نُقل النسق أ إلى داخل القرية، وبدأت المطابخ تعمل. وفي المساء، وبعد غطسة أولى في بحر الطنطورة، استُبدلت الكتيبة بقوات سلاح الحراسة، وفي منتصف الليلة عادت القوة إلى معسكرها."[13] وتجدر الإشارة هنا إلى تأكيد وجود جثث القتلى في المقبرة، ووصفهم بأنهم "رجال عصابات"، لأنه في هذه المقبرة وقع الجزء الأكبر من المجزرة، كما ورد في الشهادات.

نقض الرواية الرسمية

من الواضح أن "عملية نمال" (واقعة الطنطورة) قد جاءت في سياق "الخطة دالت"، وكانت وقائعها منسجمة تماماً مع أهداف تلك الخطة وأسلوب تحقيقها. فإزاء التطورات السياسية والعسكرية في بداية سنة 1948، وأخذاً في الاعتبار وضع الهاغاناه وبنيتها بعد التحولات التي استُحدثت فيها، وضعت قيادتها خطة جديدة لعملها، هي "خطة د"، التي أُقرَّت في 10 آذار/مارس 1948. وقد اعتمدت "خطة د" على الخطط الثلاث التي

(12) دافيد بن – غوريون، "يوميات الحرب 1947 – 1949"، تحرير غيرشون ريفلين وإلحانان أورن، ترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 358 – 359.
(13) "حطيفت ألكسندروني"، مصدر سبق ذكره، ص 226 – 230.

سبقتها، وهي: "خطة ب"، و"خطة أيار/مايو 1946"، و"خطة يهوشواع غلوبرمان"، التي وضعت في بداية سنة 1948، وكانت "تهدف إلى مواجهة حالة غزو قوات نظامية من الدول المجاورة." إلاّ إن تطور الأحداث منذ اندلاع القتال أثبت ضرورة تغيير هذه الخطة، فاستُبدلت بأُخرى تتلاءم أكثر مع الواقع المتشكل، هي "خطة د". وعدا التغييرات في بنية الهاغاناه وقيادتها، رمت هذه الخطة إلى "الانتقال من الدفاع عن نقاط إلى الدفاع الإقليمي، وذلك كي لا تكون المنطقة هي الوحدة الدفاعية الأساسية وإنما الإقليم." وبناء عليه، أصبحت هيئات أركان المناطق أركان حرب، وأنشئ "احتياطي إقليمي متحرك." وتضمنت الخطة احتلال مراكز الشرطة، والسيطرة على الخدمات الحكومية وتأمين الخدمات الحيوية، و"القيام بعمليات ضد التجمعات السكانية للعدو، الموجودة داخل، أو بالقرب من نظام دفاعنا، بهدف منع استخدامها قواعد لقوة مسلحة ناشطة." وتضمنت هذه العمليات "تدمير مثل هذه القرى، والقيام بعمليات تفتيش، وفي حالة المقاومة إبادة القوة المسلحة وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة." وفي المدن، كان على الهاغاناه أن تسيطر على الأحياء العربية المنعزلة، و"يُطرد السكان إلى المنطقة البلدية المركزية للعرب." كما كُلِّفت وحدات سلاح المشاة "السيطرة على شرايين المواصلات الرئيسية، والتمركز في المدن، وفرض الحصار على مدن العدو، واحتلال القواعد الأمامية للعدو والسيطرة عليها." وأُوكلت إلى لواء القوات الضاربة مهمة شنِّ "هجمات مضادة داخل حدود البلد وخارجها."[14]

إن تيودور (تيدي) كاتس، في بحثه الدقيق والمفصَّل، الذي يجمع بين الاستناد إلى الوثائق المكتوبة والروايات الشفوية لشهود عيان، يهود وعرب، ويتناولها جميعاً بالتمحيص الحازم والنقد المثابر، ينسف الرواية الإسرائيلية الرسمية جملة وتفصيلاً. فهو يتعرض لعناصر الرواية، الواحد تلو الآخر، ويشير إلى التناقض الداخلي الذي تنطوي عليه، وإلى التباين بين المعلومات الملفّقة الواردة فيها، وبين الواقع الذي ترسمه المصادر الأُخرى. فسواء لناحية خلفيات الواقعة، أو لجهة مجرياتها ونتائجها، يثبت كاتس زيف تلك الرواية، كما هي واردة في كتاب "حطيفت ألكسندروني" بطبعتيه (1964 و1992). ويتضح من عرضه لعناصر الرواية أن ما ورد فيها من مسبِّبات للهجوم على الطنطورة واحتلالها، وارتكاب مجزرة بشعة فيها، وتشريد مَنْ تبقى حيّاً من سكانها، لا يعدو كونه مبرّرات واهية لجريمة مروِّعة. فالطنطورة لم تبادر إلى فتح معركة مع الهاغاناه، لكنها رفضت شروط هذه الأخيرة للاستسلام؛ وعندما هوجمت، قاتلت بما لديها، وهو قليل، دفاعاً عن النفس والكرامة والأرض، فاستحقت بذلك في عرف العنصرية الصهيونية عقاب الموت الزؤام. والطنطورة، بإقرار الرواية الرسمية ذاتها، أصبحت قرية معزولة قبل الهجوم عليها بأسابيع. وهي بالتأكيد، كما يتضح

(14) "حرب فلسطين..."، مصدر سبق ذكره، ص 346 – 347.

من دراسة كاتس، لم تشكل "قاعدة استراتيجية معادية"، تهدِّد مسار الحرب الدائرة في البلد، كما تدّعي الرواية الرسمية. فلا لناحية الآهلية العسكرية الذاتية، ولا لجهة موقعها الجغرافي، كانت الطنطورة هدفاً استراتيجياً ملحّاً يجب احتلاله وتطهيره بالسرعة القصوى. وحتى على افتراض أنه لاعتبارات تكتية ارتأت القيادة السياسية/العسكرية الإسرائيلية احتلال القرية وطرد سكانها، فما هو مبرِّر المجزرة البشعة التي راح ضحيتها 200 – 250 من أهالي القرية العزَّل! وفي الواقع، فإن أهم ما في بحث كاتس هو إثبات وقوع هذه المجزرة، بشكل لا يرقى إليه الشكّ، إلاّ من قِبَل المتفانين في المنافحة عن العمل الصهيوني، ممن سينكرون وقوع المجزرة حتى لو نُبشت المقبرة الجماعية، وظهرت عظام الضحايا شاهداً على صدق الشهادات التي جمعها كاتس. وفعلاً، فإن هذا ما كان سيحدث "لو كان وراء الدِّية مطالب." لكن ليس من تراث الشعب الفلسطيني أن يبني حقّه في وطنه على أساس التضحيات التي قدمها في سبيله، الأمر الذي يفسِّر لماذا لم تحظ هذه الواقعة بالتوثيق التاريخي العربي. فأبناء هذا الشعب يفاخرون بقوافل الشهداء التي قدموها فداء للوطن.[15]

لكن كاتس، أسوة بسابقة بني موريس، وإنْ كان أكثر جرأة منه، لا يذهب بعيداً في نقده إلى حدِّ وضع الأمور في نصابها، وبالتالي إدراج واقعة الطنطورة في سياقها التاريخي، أي في الإطار العام لحرب 1948، التي هي عملية التهويد الكبرى في تاريخ العمل الصهيوني. لقد ظل يتوخى الحذر الشديد في استخلاصاته، وثابر على التلميح من دون التصريح. ونفى أن يكون ما جرى في الطنطورة نتيجة مخطَّط مسبق، أو جزءاً من سياسة عامة، أو أنه أُحيط بالكتمان بصورة تآمرية، ويقول: "لا مؤمرة، ولا سكوت، ولا محاولة إسكات أيضاً. وبعد اللقاءات الكثيرة مع مقاتلي ألكسندروني، يتشكل انطباع موحَّد تقريباً: لقد وصل هؤلاء الناس أسبوعيّاً تقريباً إلى معارك صعبة ومريرة، وبعضها حتى مصيري إلى درجة كبيرة، وفيها – بناء على قصارى وعيهم وعلمهم – كانوا يدافعون بأجسادهم عن خط الجبهة الأول للشعب اليهودي في دولته الناشئة في أيامها الأولى."[16] وفي الواقع، فإن مناحم بيغن، المسؤول الأول عن مجزرة دير ياسين، لا يزال الأصدق بين الكتّاب اليهود فيما يتعلق بمغزى المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية كلها في سنة 1948، إذ قال: "إن الاستيلاء على دير ياسين لم يتناقض مع الخطة العامة للدفاع عن القدس. بل على العكس من ذلك، لقد كان الاستيلاء على دير ياسين والاحتفاظ بها في سياق الخطة العامة، وبمعرفة (الهاغاناه) وموافقة قائدها." ويكشف مناحم بيغن في كتابه "الثورة" عن الهدف الرئيسي لمذبحة

(15) من أجل عرض شامل لنقد كاتس للرواية الإسرائيلية الرسمية، أنظر: "الطنطورة: تحقيق حول مذبحة منسية" (ترجمة الفصل الرابع من بحث تيودور كاتس)، "الكرمل" العدد 63، ربيع سنة 2000، ص 7 – 49.

(16) أمير غيلات، "المجزرة في الطنطورة"، "معاريف" (الملحق الأسبوعي)، 2000/1/21، ص 16.

دير ياسين، وهو إفراغ البلد من سكانه العرب الفلسطينيين، تمهيداً لتأهيله بالمستوطنين اليهود. ويشير بيغن إلى أنه بعد المجزرة "بدأ العرب في جميع أرجاء البلد يفرون مذعورين، حتى قبل اصطدامهم بالقوات اليهودية." وانتهى بيغن إلى القول: "ليس ما حدث في دير ياسين، بل ما اختُلف في شأنها، هو الذي ساهم في شق طريق انتصاراتنا في ميادين القتال. إن أسطورة دير ياسين قد ساعدتنا، بصورة خاصة، في الحفاظ على طبرية وفي الاستيلاء على حيفا. لقد صدَّق العرب الروايات الوحشية عن (مذبحة إيتسل)، فأصابهم هلع لا حدود له، جعلهم يهربون بطريقة جماعية، وهو الهروب الذي تحوَّل إلى هرج مجنون وحيواني، لا يمكن السيطرة عليه. فمن مجموع 800 ألف عربي كانوا يعيشون في أرض إسرائيل، بقي 165 ألفاً فقط. إن الدلالات السياسية والاقتصادية لذلك الحدث، لا يمكن تجاهلها في أي حال من الأحوال."[17]

وكان طبيعياً أن يثير بحث كاتس لغطاً في إسرائيل، بين مؤيّد ومعارض ومتحفِّظ، سواء بالنسبة إلى فتح الموضوع أصلاً، أو بالنسبة إلى الاستخلاصات التي توصَّل إليها الباحث. وعلى هامش عرضه المسهب للبحث (ملحق "معاريف" الأسبوعي، 21/1/2000)، أورد أمير غيلات تشكيلة من تعليقات الباحثين الإسرائيليين المختصين، توخّى فيها الموازنة بين التأييد والمعارضة. فقد نقل عن المؤرخ العسكري، الدكتور مئير بعيل (عميد احتياط)، إطراء على كاتس وعلى بحثه، وقوله أنه تعلم من البحث أشياء لم يكن يعرفها، علماً بأنه كان ضابط استخبارات في البلماح (1948)، وعُرف لاحقاً بدحضه لرواية إيتسل عن مجزرة دير ياسين، وقال: "هذا فعلاً بحث صغير، عن قرية معينة، لكنه أضاء زاوية مهمة، وهناك متسع للبحث والبحث فيها." في المقابل، رفض الباحث في تاريخ "حرب الاستقلال"، البروفسور يوآب غلبير (جامعة حيفا)، المعروف بتفانيه في المنافحة عن العمل الصهيوني، البحث قائلاً: "أنا لا (أشتري) البحث، فكل بحث يقوم على توثيق شفوي هو إشكالي، وبالتأكيد في بحث مشحون كهذا، إضافة إلى أن هناك مشكلة في التحقق من الأمور." وينفي غلبير بشدة وقوع مجزرة في الطنطورة. أمّا أستاذ الفلسفة الليبرالي في جامعة تل أبيب، البروفسو آسا كشير، مؤلف كتاب "مجموعة القواعد الخلقية لجيش الدفاع الإسرائيلي"، فقال: "لقد نُفِّذت في الطنطورة جريمة حرب. والقتلة، الذين عرفوا كيف يصونون حياة الأولاد من دون استثناء، وحياة النساء بلا استثناء تقريباً، قتلوا عشرات كثيرة من الرجال، ومن الواجب إدخال هذا الفصل في مصطلحات التعامل بطهارة السلاح وفي الأوامر غير الشرعية قطعاً." ودعا كشير إلى إقامة نصب تذكاري على أرض المقبرة الجماعية، يكتب عليه "احترام ومعذرة." وقال الأستاذ يوسي بن – آرتسي: "ما أحببت هذا البحث، فهو يقوم على شهادات من دون تأسيس وقائعي. هذا بحث منحاز، يعطي الانطباع

(17) Menahem Begin, *The Revolt: Story of the Irgun* (Tel-Aviv: Hadar, 1964), pp. 162-165.

بأنه حدد الهدف أولاً، ثم راح يبحث عن الأسانيد.″ في المقابل، أثنى الأستاذ إيلان بابِه (من المؤرخين الجدد) على البحث الذي يجمع بين الوثائق المكتوبة والشهادات الشفوية، وانتقد النهج السائد في البحث، الذي يعتمد على الوثائق المكتوبة فحسب. وعلق المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بقوله: ″بحسب المعلومات المتوفرة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي، ليس هناك أية دلالة على وقوع مجزرة في سكان الطنطورة خلال احتلال القرية في أيار/مايو 1948. والبحث الجديد في جامعة حيفا ليس معروفاً لدى جيش الدفاع الإسرائيلي. وعند تسلم معطيات البحث سيكون في إمكان جيش الدفاع الإسرائيلي إجراء فحص مجدَّد في الموضوع.″ وعند هذا الحد، ″أدرك شهرزاد الصباح، فسكتت عن الكلام المباح″! (ألف ليلة وليلة).■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf